

محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

# «لا يمكن لحكومة كيفما كانت أن تستر وراء ما يحدث عالميا لتبرير الجمود»

موجود في النموذج التنموي، أذكركم بأن النموذج التنموي يؤكد على ضرورة تغيير أسلوب الحكامة، يقول بضرورة محاربة الربع والرشوة هذا ليس خطاب حزب التقدم والاشتراكية الغارق في الاشتراكية أو في التطرف اليساري، هذا خطاب موجود في النموذج التنموي، أين نحن من إعطاء الأولوية للتصنيع، أين نحن من الاستثمار في الاقتصاد الأخضر وفي الأيكنولوجيا، كلها أمور موجودة في النموذج التنموي، وموجودة لدينا في تصوراتنا وبرنامجنا كحزب، أين نحن من دور الدولة وإصلاح القطاع العمومي. هناك شعار وزارة أحدثت لكن أيننا من كل ذلك من أجل أن يكون للدولة والقطاع العمومي دور أساسي في دفع الاقتصاد الوطني والاستثمار، ستقولون الميثاق، بالطبع الميثاق جميل، وضع وسيمر بالبرلمان، لكن عمليا كيف ستتم بلورة ذلك على أرض الواقع.

يمكن أن نقول كذلك لقد بذلت مجهودات على مستوى التعليم أساسا من خلال حل مجموعة من الإشكاليات الاجتماعية، يتعين أن نعترف بذلك، لكن لحد الان المسألة التعليمية تظل بعيدة المنال، جودة المدرسة العمومية، جودة المسالك، القضاء على جميع أنواع الهشاشة في التعليم إلى غير ذلك من الأمور، وغيرها من الجوانب الاجتماعية العالقة مثل مسألة التعاقد التي لم يتم إيجاد حل لها إلى اليوم. قس على ذلك بالنسبة للعديد من الأوراش الأخرى المطروحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

بالطبع الجانب السياسي والديمقراطي سبق وقلت في ذلك "وكأننا أما حكومة تخاف"، تخشى هذا الموضوع. هناك على الأقل حزبان نحترمهما ولنا معهما علاقات طيبة كانا معنا في المعارضة ووضعنا معا في وثيقة أن الوضع السياسي يستلزم إصلاحا عميقا لمقاربة أزمة الثقة الموجودة في المجتمع، ماذا تقوم به الحكومة لإعطاء القيمة للفضاء السياسي، للدفع بالمؤسسات ودورها بمختلف تلوينات هذه المؤسسات، أين نحن من مسألة الحريات، أين نحن من المسألة الحقوقية، الحمد لله أن هناك خطاب لصاحب الجلالة يؤكد الدفع بحقوق النساء ومراجعة مدونة الأسرة، ومنتظر ما هو ملموس من قبل الحكومة في هذا الأمر، لذلك وبكل صدق نحن لسنا قاسين (على الحكومة)، ما يعرف عن حزب التقدم والاشتراكية هو أنه كان دائما حزبا متشبها بتوجهاته لكنه حزب لا يغالي في الديماغوجية أو في الانتهازية أو في التطرف أو في الشعبوية.

قد يكون محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية اليوم، أحد الشخصيات النشيطة في الساحة الحزبية الوطنية التي تجر وراءها أطول تجربة في الحقل السياسي، وهو أيضا أحد الأسماء التي طبعت العمل الحكومي والسياسي عموما بالمغرب منذ أزيد من عقدين، لذلك فإن BAB العربية اختارت أن يكون رئيس تحرير صحيفة "البيان" الأسبق ضيفها في عدد يتزامن مع دخول سياسي يحمل كثيرا من الأسئلة حتى وإن بدا هادئا.

■ هشام الأزهرى / h.elazhari@map.ma

**BAB: ونحن على أبواب دخول سياسي وبرلماني بالتحديد يرى البعض بأنكم كنتم قاسين بعض الشيء في انتقاداتكم لأداء حكومة لم يعض على تنصيبها أكثر من سنة، خصوصا وأن عدد من الأوراش والمشاريع كنتم جزء منها عندما كنتم تتحملون مسؤولية التدبير خلال الولايتين السابقتين؟**

**محمد نبيل بنعبد الله:** جاء في سؤالكم أوراش، إذا استثنينا ورشا أعلنت فيه بعض التحركات، وهو المرتبط بالتغطية الاجتماعية الشاملة من خلال تمرير مجموعة من المراسيم ومن خلال توسيع التغطية ب"الراميد"، إذا استثنينا ذلك، علما بأن التغطية الاجتماعية تعني عرضا صحيا جيدا، وتعني إصلاح المنظومة الصحية، جميل أن يكون للإنسان تغطية لكن إذا لم يكن هناك تمييز وتطبيب في المستوى لماذا تصلح تلك التغطية، والتغطية الاجتماعية الشاملة تعني كذلك التعويض عن فقدان الشغل، معالجة ملف الدخل الأدنى، ملف التقاعد، أين هو إصلاح التقاعد، هذه حكومة غير قادرة على مقارنة هذا الموضوع لأنه موضوع اجتماعي سياسي شائك، وبالتالي قوتها السياسية ان كانت لها قوة يتعين أن تظهر على هذا المستوى، أين هو ورش اصلاح الاقتصاد الوطني كما هو

«الوضع السياسي يستلزم إصلاحا عميقا لمقاربة أزمة الثقة الموجودة في المجتمع، ماذا تقوم به الحكومة لإعطاء القيمة للفضاء السياسي»

...البعض في الأغلبية الحكومية يطرح مسألة عدم تقدير الإكراهات والظروف التي تحدثتم عنها؟

«لا يمكن لحكومة كيفما كانت أن تتذرع وتتستر وراء ما يحدث عالميا من أجل الجمود وأن لا تقوم بشيء»

هذا الخطاب بكل صدق مرفوض، هناك أوضاع دولية لا ننكرها، لا ننكر أن هناك حرب في أوكرانيا، وقبل الحرب كانت هناك انعكاسات كوفيد 19، نعلم ذلك وقلناه في وثائقنا، وقلنا يتعين أن يجد المغرب على غرار دول أخرى طريقة ليحول هذه الأزمة الى فرصة، كنا نتمنى أن يدخل العالم في مرحلة إقلاع ونمو بعد كوفيد لكن جاءت حرب أوكرانيا بتأثيراتها، هذا الأمر لا ننكر بان له تداعياته، لكن لاحظوا معي، لا يمكن لحكومة كيفما كانت أن تتذرع وتتستر وراء ما يحدث عالميا من أجل الجمود وأن لا تقوم بشيء، عندما ترى ما يحدث في بلدان أوروبية سترى أنهم يعون تمام الوعي بأن الوضع الاجتماعي شائك، وبأن فصل الشتاء على الأبواب، وبأن الأوضاع ستزداد سوءا.

وبالتالي في خطاب قادة ينتمون للمعسكر الليبرالي وليس للمعسكر الاشتراكي أو التقدمي، يقولون بضرورة الحد من هوامش الربح بالنسبة للشركات النفطية، هذا خطاب نجده عند المستشار الألماني (أولاف شولتز)، وعند المفوضة الأوروبية، ونجده عند إيمانويل ماكرون (الرئيس الفرنسي)، وعند بيدرو سانشيز (رئيس الحكومة الإسبانية)، بما معنى أنه يتعين أن تكون هناك مراقبة للأسعار حتى لا ترتفع، يتعين أن يكون هناك دعم للأسر حتى لا تتأثر، هناك

شيكات تعطى في بعض الدول لتغطية بعض المصاريف أو الدعم خلال فترة الدخول المدرسي أو غير ذلك من الأمور التي قلنا لهذه الحكومة أن بإمكانكم القيام بها.

قد تسألني: من أين؟ تلك دول غنية، هي دول ربما غنية في مستواها لكنها تعاني بدورها من إشكالية الدين الخارجي ومن إشكالية العجز في الاقتصاد الوطني وفي المالية العمومية، ولكن حين نجد أننا حققنا من خلال ارتفاع المحروقات مداخيل إضافية في المغرب، أرباحا وصلت عند متم غشت إلى 28 مليار درهم لم تكن تنتظرها هذه الحكومة... البعض سيقول 28 مليار درهم ستمكن من تمويل نفقات صندوق المقاصة وتمكن من تمويل التغطية الاجتماعية؛ أولا التغطية الاجتماعية عندما وضعت وأمر بها صاحب الجلالة أمر جلالته كذلك بإيجاد صيغ التمويل، وتم الإعلان عن مصادر التمويل قبل أن يكون هذا الواقع، ثانيا: لنفرض أنك ستخصصون أساسا هذه المبالغ لمحاربة العجز ولتغطية بعض المصاريف الاجتماعية ومعالجة مشكل صندوق المقاصة وغير ذلك ألم يكن بإمكان هذه الحكومة أن تخصص جزء من هذه الأرباح فقط - 28 مليار إلى حدود نهاية غشت من دون شك أنه بالنسبة لنهاية السنة المالية سنتجاوز 40 مليار- فبالتالي يمكن استغلال هذه الأرباح، 5 مليار درهم أو 3 مليارات، وضع آليات لمراقبة الأسعار لحماية القدرة الشرائية أو لتقديم دعم مباشر لبعض الأسر الفقيرة جدا، قد يقولون سنجد صعوبات في تحديد من يستحق هذا الدعم، وجدتم صعوبات

محمد نبيل بن عبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية



كذلك وهذا كان خطابكم عندما كنا معكم في الحكومة وكنتم تقولون ونحن نقول بالدعم المباشر وبالأحد الأدنى للدخل المقدم من حزب التقدم والاشتراكية وكانت بعض الأوساط تقول لنا من داخل الحكومات لا يمكن القيام بذلك بسبب مشكل الاستهداف. كيف استطعنا أن نحل مشكل موضوع الاستهداف في بداية الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 خلال شهرين من الزمن؟ إذن في هذه الحالة يمكن استهداف الأسر التي هي في حاجة للدعم ولو بهامش من الخطأ، وهذا الهامش من الخطأ يمكن أن يحدث في جميع الدول.

قد تقول بعض الأصوات: سي نبيل أنت أيضا أصبحت تتجه قليلا نحو الديماغوجية، هذه ليست ديماغوجية، هذه مقارنة سياسية ذكية لأنكم في أمس الحاجة إلى إحداث مصالحة بينكم كحكومة وبين الشعب. أنتم في حاجة إلى تعبئة اجتماعية معكم، أنتم في حاجة إلى أن تكون عنكم نظرة إيجابية في المجتمع تضمن انخراط فئات واسعة في مشاريعكم إن كانت هناك مشاريع، وأن تعملوا على ضخ بعض الإمكانيات لمساندة الأسر بشكل جماعي، تلك التفاتة سياسية رفيعة ستمكنكم من رفع الخناق الموجود عليكم في علاقتكم مع المجتمع وفي رد الفعل السلبي الموجود اليوم من قبل فئات مختلفة وحتى من طرف فئة رجال الأعمال أيضا والمقاولات.

هذا تحليل موضوعي، أقوله بكل موضوعية وهدوء وقلته بشكل مباشر لزعماء الأحزاب المكونة للحكومة وللأسف لحد الآن يقال لي انتظر قانون المالية لسنة 2023؛ سننتظر قانون المالية المقبل، ولكن المؤشرات الأولى التي رأيناها وما تريد أن تعتمد عليه الحكومة في ذلك يجعلنا نتساءل: هل ستكون هناك جهود حقيقية لتحريك الملفات الكبرى وفي الشروع في مسلسل التغيير بالنسبة للعديد من الفئات؟

**تشتغلون اليوم داخل المعارضة مع حسابيات سياسية مختلفة، ومن بينها حزب العدالة والتنمية حليفكم الحكومي السابق، هل تنسقون معه خصوصا مع عودة عبد الإله بنكيران لقيادة الحزب والجميع يعلم العلاقة القوية التي تربطكم به؟**

هناك علاقة شخصية مستمرة والجميع يعلمها، الأمر يرتبط بوفاء متبادل وأعتقد أن هذا حق مشترك لكل واحد منا. الآن على المستوى السياسي هناك احترام متبادل بالنظر لما عرفنا، وهناك تنسيق بالنسبة للمواضيع التي يمكن أن يكون فيها تنسيق من داخل مجلس النواب حول قضايا مختلفة؛ مشاريع قوانين، القانون المالي أو غير ذلك. السنة التي مرت كان فيها بالنسبة لمكونات المعارضة عمل تنسيق مع الحركة الشعبية والعدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي، لم يكن تنسيقا كاملا ومغلقا، أي ننسق في كل شيء، ممكن أن نختلف وهذا الأمر طبيعي.



حسب بن عبد الله، علينا في الحزب أن نبرز ما نسميه البديل الديمقراطي التقدمي

عندما سنقارب مدونة الأسرة من دون شك سنختلف مع الإخوة في العدالة والتنمية، وربما بإمكاننا أن نجد الصيغ التوافقية حول بعض القضايا بحثا عن المصلحة الوطنية، بمعنى أننا لسنا ملزمين بأن نتفق على كل شيء، ومن داخل التدبير الديمقراطي يمكن لكل واحد أن يمارس موقفه في المجتمع أو في البرلمان بالتصويت مع أو ضد، هكذا هي الأمور بالنسبة للعمل داخل البرلمان. لكن بالنسبة للمجتمع ولما يحدث أعتبر أنه علينا بداية في الحزب أن نبرز ما نسميه البديل الديمقراطي التقدمي، نريد أن نفرز تلك الحركة التي تكلمت عنها ونسعى إلى ذلك.

**في سياق الحديث عن العلاقة مع الأحزاب الأخرى والتحالفات الممكنة للحزب، جمعكم مؤخرا لقاء مع الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد نبيلة منيب، ما دلالة هذا اللقاء وهل الأمر يتعلق بتحالف جديد؟**

ليس هناك تحالف، أقول ذلك كما أكدنا على هذا الأمر مع رفاقنا في الحزب الاشتراكي الموحد عندما التقينا بهم، نعي تمام الوعي انه لقاء، وبهذا اللقاء كسرنا الجليد وانزلنا

«هل ستكون هناك جهود حقيقية لتحريك الملفات الكبرى وفي الشروع في مسلسل التغيير بالنسبة للعديد من الفئات؟»



حسب الأمين العام، نحن في التقدم والاشتراكية منذ نشأتنا نادي بالوحدة وتوحيد الطاقات

نضخ كما قلنا في البلاغ نضخا تغييرا جديدا . هذه بداية المشوار وليس تحالفا، ليس هناك أشياء مغلقة، بدأنا ولذلك شكلنا لجنة، وفي ذلك ذكاء، قلنا علينا أن نبدأ بتحديد مواضيع وفضاءات للعمل المشترك، واللجنة ستشغل على تحديد هذه الفضاءات وأشكال العمل المشترك، وبالموازاة مع ذلك سنفتح على جمعيات ومؤسسات وطاقات في المجتمع وأحزاب إن كان هناك استعداد لأحزاب أخرى من أجل تركيب القوة الدافعة تدريجيا لما نسميه نحن في الحزب البديل الديمقراطي التقدمي الذي نريده.

**البعض يعتقد أن تحالفكم مع العدالة والتنمية زاد من توسيع الهوة مع باقي الأحزاب اليسارية، اليوم نجد بأنكم والحزب الاشتراكي الموحد إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المعارضة، إلى أي حد يمكن أن يدفع هذا المعطى في اتجاه بناء تحالف يساري؟**

هذا ما قلته بشكل بسيط وسريع، المغرب عرف ما عرفه في العشرين سنة الأخيرة، جاءت تجربة التوافق التاريخي أو الديمقراطي، دخلنا بعد حراك 2011 والدستور الجديد في مرحلتين مع العدالة والتنمية، والآن انتهت هذه المرحلة وحزب العدالة والتنمية لم يعد بالقوة التي كان عليها، لكن برزت بالأساليب التي نعلم، أي الانتخابات حيث سيطر عنصر المال والفساد عليها، برزت هذه الأحزاب التي توجد اليوم في

الحكومة، بالطبع دون أن تكون هناك بالموازاة مع ذلك معارضة يمكن أن نقول بأنها قوية. المعارضة موجودة لكن ليست بالقوة التي نطمح إليها . فمن يمكنه في هذه الأوضاع بالنظر لهذا التشخيص أن يشكل بديلا اليوم؟ اليسار؟ ليس اليسار كما هو اليوم، نعرف بذلك، بمعنى أن لدينا أربع سنوات من أجل أن نشغل من أجل أن نطور الوضع. عندما نقول اليسار فهو لا يعني في تقديري بالضرورة حزب ألف زائد حزب باء زائد حزب جيم، اليسار هو كل من يمكن أن نعتبر أنه ينتمي لشعب اليسار، لفكر اليسار لمقاربة اليسار. عندما تدافع عن حقوق الإنسان بشكل عميق فعمليا تدافع عن أفكار للييسار، عندما تناضل من أجل المساواة بين الرجل والمرأة من أجل المناصفة فهذه فكرة يسارية تقدمية، عندما تناضل من أجل العدالة الاجتماعية أو الدولة الاجتماعية أو التعليم العمومي أو الصحة العمومية أو من أجل دور الدولة في الاقتصاد فتلك أفكار يسارية . علينا أن نجد الصيغ لاستجماع وإحداث تداخل ذكي بين مختلف هذه المكونات كما هو الشأن بالنسبة لعدد من بلدان العالم. لاحظوا معي التجارب التي عرف فيها اليسار طفرة ونجح فيها، هي كلها تجارب ليست مرتبطة بحزب واحد يساري أو حتى بتحالف حزبي يساريين أو ثلاثة أحزاب، بل هي مرتبطة بأحزاب من هذا النوع مستجمعة لطاقات مجتمعية أي ما نسميه الحركة الاجتماعية والمواطنة، هذا ما نريد أن نصل إليه.

لذلك أعتقد أن الظروف مواتية الآن، رغم أن هناك بعض الاعتبارات الذاتية أو بعض الأمور الشخصية التي يجب أن نتجاوزها وأن نجد الصيغ الملائمة لذلك.



حسب بنعبد الله، التجارب التي عرف فيها اليسار طفرة هي كلها تجارب مرتبطة بأحزاب مستجمعة لطاقات مجتمعية

وأزمة الثقة في المجتمع وعدم المشاركة في الانتخابات بالنسبة لفئات واسعة خاصة الفئات الحضرية منها وكثير من هذه الفئات ميولها تقدمي وميولها يساري، لأنها تشعر بخيبة أمل من الأحزاب اليسارية عموما، ... قلنا إنه أمام كل هذا يتعين علينا أن نعمل على أن نجد أجوبة، وأن يقوم بذلك كل حزب على حدة وإلا فلن يكون لهذا الأمر نتائج. ونحن في التقدم والاشتراكية منذ نشأتنا نادي بالوحدة وتوحيد الطاقات .. أدبياتنا واضحة على هذا المستوى، نقول بضرورة تجميع قوى اليسار و كذلك ضرورة التوفر على جبهة وطنية تضم بالإضافة إلى قوى اليسار، القوى الوطنية والديمقراطية مثل حزب الاستقلال كما فعلنا في الكتلة. لكن لم نتمكن عمليا من الوصول إلى هذه النتيجة إلى يومنا هذا، ولذلك قلنا علينا أن نبدأ، وتوجهنا إلى الأخوة في الحزب الاشتراكي الموحد واعتبرنا أن الظروف نضجت أيضا لديهم، ويمكن أن أقول لك أنه في المقاربة وفي التشخيص هناك اتفاق شبه مطلق على تشخيص الأوضاع، وفي البديل الممكن هناك كذلك تقارب كبير، وبالطبع في الأسلوب والمراحل التي يتعين احترامها، أو ما يتعلق بضرورة الأخذ بموازين القوى قبل أن نخوض في أي معركة معنية، هناك بعض التباينات وهذا طبيعي لأنه لو لم تكن موجودة لكنا في حزب واحد .. نحن في بداية المشوار هدفنا المشترك هو أن نحدث حركة اجتماعية مواطنة تخرج عن جدران الأحزاب، وتذهب نحو الممتنعين الغاضبين، الشباب والفئات النسائية والخبرات الموجودة في المجتمع والعالم القروي بتعبيراته، ونسعى حقيقة إلى أن

**«اليوم نحن في تجربة هجينة ضعيفة تتقمص بعض الخطب ذات البعد التقدمي لكن في نفس الوقت هي بعيدة كل البعد على الاقتناع الراسخ بذلك»**

الحائط، صحيح كانت هناك علاقة ود واحترام لكن كان هناك في نفس الوقت تباعد على المستوى الفعلي، فقلنا أمام ترددي الأوضاع سواء الدولية وما يعيشه اليسار عالميا من انحباس وتراجع النتائج في مختلف المحطات الانتخابية في العديد من الدول، إلا بعض الاستثناءات، حيث يبرز أن هناك مد شعوي ومد يميني متطرف وأنه حتى المسألة الدينية أو الليبرالية الإسلامية تراجعت بدورها، نحن أمام مد آخر، عندما نرى ذلك ونرى ما يحدث في المغرب حيث يجب أن نعرف أنه انتهت تجربة مع العدالة والتنمية. لكننا اليوم في تجربة هجينة ضعيفة تتقمص بعض الخطب ذات البعد التقدمي- الدولة الاجتماعية وغير ذلك- لكن في نفس الوقت هي بعيدة كل البعد على الاقتناع الراسخ بذلك وعلى القدرة على مواجهة الإصلاحات والتغييرات المرتبطة بذلك، وعندما نرى أنه في نفس الوقت ما يمكن أن يشكل بديلا، أي القوى التقدمية والقوى الفاعلة في المجتمع المطلبي، والقوى المناضلة جماهيريا، والقوى المكافحة من أجل حقوق الإنسان ومن أجل الحريات ومن أجل المساواة بين المرأة والرجل ومن أجل العدالة الاجتماعية والقوى النقابية أو غيرها، هي قوى مشتتة ووزنها الانتخابي ضعيف، ووزننا كيسار اليوم يظل ضعيفا، إذا أخذتم مختلف مكونات اليسار ستجدون أننا لا نشكل القوة التي ينتظرها المغاربة من أجل أن نقدم بديلا تنتظره أوساط واسعة من الشعب لأسباب كثيرة، أسباب ذاتية واخفاقات تعود إلينا كيسار وتعود لهذا الوضع الدولي وأسباب موضوعية تعود إلى الفراغ السياسي



يؤكد المتحدث أن الحزب موجود منذ نشأته بالنسبة لمن ينخرط فيه ويعطي له وليس لأن يأخذ

نفس الوقت أنا جزء من كل، وعلي أن أخذ بما يقرره الحزب، وفي النهاية القرار النهائي يعود للحزب، وسنرى في المؤتمر هل هناك ترشيحات أخرى. أتمنى فعلا حتى لو بقي ما يقارب الشهر أن يكون هنا خلف، رقيقة أو رفيق بالمواصفات التي ذكرتها سابقا إلى جانب قيادة جماعية.

**بالعودة إلى فكرة تدبير الاختلاف داخل الحزب، وأنتم على أبواب المؤتمر، هل هناك محاولة مصالحة داخلية مع مجموعة من المناضلين الذين انسحبوا خلال محطات سياسية وتنظيمية في مسار الحزب؟**

ما يمكن قوله هو أن الحزب فيما يتعلق بالتدبير السياسي والفكري والإيديولوجي-وقد كنت من الساهرين على ذلك- لم يسبق له أبدا أن اتخذ أي قرار بإبعاد أي كان. بعض الرفاق، وعددهم قليل جدا يمكن واحد أو اثنان صرحوا بأنهم لم يعودوا ينتمون للحزب علنا، وآخرون عددهم قليل أيضا ابتعدوا ونحن دوما على اتصال معهم بكثير من الوسائل ونقول لهم دائما الحزب مفتوح أمامكم، وهذا حزيكم. الدليل على ذلك هو أننا بصدد القيام بمبادرة لتطبيق (منح بطاقات العضوية) لكل الأسماء القديمة والتي كان لها انتماء للحزب في فترة معينة والذين بالطبع ما زالوا على قيد الحياة إما من جيل الستينيات أو السبعينيات أو غير ذلك. سنضع إذن هذه اللائحة، وسنتصل بكل هذه الأسماء، فهناك من ابتعد

**«الحزب فيما يتعلق بالتدبير السياسي والفكري والإيديولوجي-وقد كنت من الساهرين علي ذلك- لم يسبق له أبدا أن اتخذ أي قرار بإبعاد أي كان»**

الاختلاف الداخلي لأن الناس يقضون عند الاختلاف الذي له أسس مصلحية أو انتهائية، وهو الاختلاف الذي كثيرا ما يحدث الضجيج، لكن لا تلتفت وسائل الإعلام إلى أنه يوميا في التدبير الداخلي للحزب هناك تلويحات حول المقاربة إزاء المؤسسات أو كيف يتم مقاربة موضوع معين كمسألة الديمقراطية والحريات والتحالفات السياسية... يحدث دوما مخاض ويتعين التوفر على القدرة على احتضان كل هذه الأمور والاستمرار في العمل بالحفاظ على كل من يعبر عن هذه الأفكار، وفي ذلك مهارة خاصة يتعين التوفر عليها إلى جانب أن تكون أهم الطاقات والتعبيرات الحزبية ملتفة حول القيادة الجماعية والأمانة العامة. وهذا الأمر ليس واردا دائما بالضرورة في مجتمعنا، وهنا تكمن صعوبة هذا الأمر. لكن، وحتى أكون واضحا، قلت لرفاقي مسؤوليتنا الجماعية هو أن نسلم المشعل لجيل جديد، ولا يمكن أن نستمر هكذا في جميع الحالات.

فحسب ما يحدث لحد الآن، لم يبرز أو تبرز من تتوفر فيه أو فيها كل هذه المواصفات التي ذكرتها بالتفاف قوي وعريض، لأن الإجماع ليس موجود، يمكن أن يكون تنافس في هذا الأمر، أو يدخل إلى التنافس مرشحان أو ثلاثة. المهم هو أن نتيقن كيفما كانت نتيجة التصويت إن كان هناك تصويت، من أننا سننام مرتاحين أو بالدارجة "نعسو على جنب ليمن" ولا نخاف على مصير الحزب. إنه مشكل يجعلني شخصا حائرا لأنه في أعماقي أريد أن أغادر، وذلك لعدة أسباب: أولا، ما ذكرتم في سؤالكم أي ضرورة فتح المجال أمام جيل جديد، وثانيا أعتقد أنني أدت واجبي بسلبياته وإيجابياته، ولكن في

**على غير العادة، في الوثائق التي تقدم إلى المؤتمرات لا يحظى مشروع القانون الأساسي باهتمام خاص، هذه المرة هناك نقاش حول ولايتكم الرابعة في قيادة الحزب، ما تعليقكم ونحن على بعد أقل من شهر من المؤتمر؟**

القانون الأساسي في الموضوع الذي تشيرون إليه لم يطرأ عليه أي تغيير، لأننا لم نكن في حاجة إلى ذلك، بمعنى أنه ليس هناك أي مانع قانوني لما تسميه وسائل الإعلام بالولاية الرابعة، لأن الحزب عقد سنة 2014 مؤتمرا استثنائيا، وبالتالي فالعدد بالنسبة للولايات انطلق من ذلك التاريخ وليس من تاريخ 2010، لذلك ليس هناك مشكل على المستوى القانوني. الآن، أجدد القول بأن المشكل الأساسي بالنسبة للتقدم والاشتراكية، لا يتعلق باستمرار الأمين العام الحالي على رأس الحزب أو مغادرته، على اعتبار أن الحزب يتوفر على مناضلين ومناضلات كثر وطاقات عديدة بإمكانها تحمل هذه المسؤولية، الأهم بالنسبة لنا هو كيف يمكننا أن نحرك المجتمع ببديل ديمقراطي تقدمي، وأن تلتفت حوله عدد من القوى، كيف يمكننا أن نقدم المشروع الجماعي للحزب، والقيادة سواء كانت جماعية أو فردية، هي أداة لخدمة هذا الأمر.

صحيح أنني صرحت مرات عديدة بأنني أود أن أغادر، وهناك مخاض داخل الحزب، وسنفتح باب الترشيحات بموجب المقرر التنظيمي في غضون الشهر الحالي وإلى حدود شهر نونبر، على أساس أنه في نهاية المطاف، يتعلق الأمر بشأن داخلي للحزب بالأساس، بهم حزب التقدم والاشتراكية. ما الذي يجعل تشكيلة اللجنة المركزية ومن سيكون فيها تخضع فقط لنقاش داخلي، ولماذا سيكون أمر الأمانة العامة مطروح بالنسبة للرأي العام بأكمله. هذا أمر يهم حزب التقدم والاشتراكية وسيحسم فيه الحزب طبقا للسيادة الضرورية على هذا المستوى.

**لكن، هناك نقاش داخل المجتمع، كيف لحزب لديه أكثر من 80 سنة في التواجد داخل الحقل السياسي ولم يفرز سوى ثلاث أمناء عامين؟**

عندما ننظر لما يقع على المستوى العالمي والوطني وما نعيشه على مستوى حزب التقدم والاشتراكية فالأمر ليس مختلفا، بمعنى أن المسؤولية الأولى تتضمن حساسية كبيرة، أي حتى ونحن في حزب التقدم والاشتراكية الذي يتميز كثيرا في القيادة الجماعية، فمسؤولية الأمانة العامة تعني القدرة على التضحية، تعني بالنسبة لحزبنا سهر حثيث على الحفاظ على الهوية وعلى التعامل مع المؤسسات الوطنية بشكل إيجابي ولأثق، والحفاظ على استقلالية قرار الحزب، إلى جانب ذلك فعناصر القيادة تتطلب تواجدا مستمرا وربما في كثير من الأحيان تضحية بالذات والأسرة والجوانب الشخصية، كما تتطلب قدرة على التوليف بمعنى تدبير

**«هناك مخاض داخل الحزب، وسنفتح باب الترشيحات بموجب المقرر التنظيمي على أساس أنه يتعلق الأمر بشأن داخلي للحزب بالأساس»**

صرح بنعبد الله مرات عديدة بأنه يود أن يقادر الحزب



©

**الحدث التنظيمي الأساسي بالنسبة لحزب التقدم والاشتراكية هو التحضير لمحنة المؤتمر الوطني، إلى أين وصلت الاستعدادات وهل سيعقد المؤتمر في الموعد المحدد؟**

الاستعدادات تجري على قدم وساق، في احترام للأجل التي حددها المقرر التنظيمي المعتمد من طرف اللجنة المركزية للحزب خلال الدورة المنعقدة في يوليوز الماضي. تأثرنا كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب الأخرى بتأخير لبضعة أشهر وذلك بسبب الانتخابات العامة التي جرت السنة الماضية.

ثانيا، عندما أعطينا الانطلاقة للتحضير، صادفنا الفترة الصيفية، وبالتالي واجهنا بعض الصعوبات، لكننا استدركنا كل ذلك خلال شهر شتبر المنصرم، ويمكن القول أننا بلغنا الآن مرحلة انعقاد الجموع المحلية، ثم المؤتمرات الإقليمية خلال أكتوبر. أما المراحل القادمة المتعلقة بوضع الوثيقة السياسية ومشروع القانون الأساسي، وكذا عملية الانخراط وتجديد الانخراط التي انتهت، ولم يتبق سوى عملية تحديد المندوبين من خلال انعقاد هذه المؤتمرات، ومن ثم التحضير اللوجيستيكي للمؤتمر والذي هو جار الآن، علما بأن المؤتمر سيعقد خلال أيام 11، 12 و13 نونبر ببوزنيقة.



يؤكد المتحدث أنه لا  
نصل لقرار الطرد في  
الحزب عندما يتعلق  
الأمر باختلافات  
سياسية أو فكرية

هذا الحزب عندما كان لها بعض التباين وعندما ابتعدت..  
ابتعدت في صمت وظلت محترمة للحزب ولم تستعمل أي  
أسلوب للذئف والشتم، أما من هو مرتبط بما قلته سابقا  
فترون هذه التصرفات غير اللائقة.

## في هذا الإطار هل الباب مغلق أمام من اتخذ في حقه قرار الطرد؟

لا نصل لقرار الطرد في الحزب عندما يتعلق الأمر  
باختلافات سياسية أو فكرية أو حول مقاربات حزبية،  
نصل للطرد عندما تكون هناك ممارسات غير أخلاقية  
منافية تماما لقوانين الحزب. كيف يمكن أن تأتي اليوم  
لنتعامل -أطلب من الناس أن يفكروا معنا- إذا سمحنا  
بهذه التصرفات داخل الحزب سيصبح ذات مكونة أساسا من  
طموحات شخصية، وانتهازية، وذاتية، وشعبوية وتصرفات  
فوضوية، ورفض للقوانين، ورفض للامتنال لها، ورفض  
للانضباط الضروري في أي حزب، وإذا تسرب ذلك وتركتنا  
التسرب يعشعشع في الحزب فإن حزب التقدم والاشتراكية  
سيذهب في مهبط الريح لأنه حزب له هوية وليس كالأحزاب  
الأخرى، هو حزب يحاسب - تمت محاسبته عند التحالف  
مع العدالة والتنمية وخلال المناقشة مع اليسار...- حزب  
المسألة والهوياتية والفكرية والإيديولوجية والسياسية  
حاضرة فيه بقوة، إذا سمحنا من خلال هذه التصرفات، بأن  
تدخل عناصر مرضية إلى الحزب تأكد أن الحزب سينتهي  
ولا أريد أن أكون مساهما في ذلك بأي قسط.

«أتمنى فعلا  
حتى لو بقي ما  
يقارب الشهر  
أن يكون هنا  
خلف، رفيقة أو  
رفيق  
بالمواصفات  
المرجوة إلى  
جانب قيادة  
جماعية»

## على المستوى الوطني يظل ملف الوحدة الترابية أولوية الأولويات بالنسبة لجميع المغاربة، ماهي قراءتكم للتطورات الحالية المرتبطة بهذا الملف؟

ملف الوحدة الترابية يظل أساسيا وجوهريا بالنسبة لنا،  
ربما ليس هناك تقدير كاف لتأثيرات هذا الموضوع، قد تجد  
في المجتمع بعض الأطراف التي لا تعطي أهمية أساسية له،  
متناسية أنه إن حصلت ردة على هذا المستوى أو حصل تراجع  
أو عرفنا نكسة على مستوى الدفاع عن وحدتنا الترابية، فإن  
هذا الأمر قد تكون له انعكاسات كبيرة، لذلك، عندما نقول  
إن القضية الوطنية تظل هي القضية الأولى بالنسبة لنا في  
حزب التقدم والاشتراكية، فذلك ليس خطابا على سبيل  
المظاهر الخطابية، ولكن ذلك اقتناع حقيقي.

وفي هذا الباب، هكذا هو قدرنا، بمعنى أننا وجدنا في جغرافيا  
تطل على بحرين شمالا وغربا وصحراء في الجنوب،  
وحدود مغلقة وتوتر، ومعاكسة على شرقنا من قبل الحكام  
الجزائريين، ذلك يستمر لأكثر من 50 سنة، وربما عمليا 60  
سنة قبل ذلك، والمغرب، وهذا ما أكد عليه صاحب الجلالة،  
حينما يفكر في هذا الموضوع، يقول لا يمكن أن نعيش 50 سنة  
أخرى في نفس الوضع، علينا أن نهتم بأمور أخرى، التنمية  
الاقتصادية، الوحدة المغربية، التكامل الاقتصادي، القضاء  
على جوانب الفقر والتهميش والإقصاء، معالجة العدالة  
المجالية والاجتماعية، المسألة التي أثرت عليها سلبا قضية  
وحدتنا الترابية منذ عقود من الزمن، وفي هذا الاتجاه المغرب  
حقق مكتسبات كبيرة في هذه السنوات الأخيرة: مواقف كل  
من أمريكا، وإسبانيا، وألمانيا وهولندا، وعدد من البلدان  
الأوروبية، وعدد من البلدان الإفريقية، فتح القنصليات  
بالأقاليم الجنوبية، الموقف العام المعبر عنه من طرف الأمم  
المتحدة، الاتحاد الإفريقي والتطور الذي حدث على هذا  
المستوى، بالطبع عندما تراكم مكتسبات من هذا النوع، أعداء  
الوحدة الترابية يرفعون من درجة معارستهم، بقدر ما نحن  
نتقدم، بقدر ما المسألة تحدث توترا، رأينا ذلك في الأساليب  
البيئية، التي استعملت داخل المجتمع الجزائري: الشتم  
والسب في المغرب والمؤسسات والشعب المغربي، وغير ذلك،  
الحمد لله الذي جعلنا لا ننساق كقوى فاعلة وراء هذا الأمر.  
هذه المعاكسة تأخذ أشكالا مختلفة على مستوى مختلف  
الهيئات الدولية، أو في العلاقة مع عدد من الدول أو في العمل  
بالمنطقة الإفريقية أو غير ذلك، ورجوعا إلى المنطقة في حد  
ذاتها، هناك تطورات حدثت من خلال الموقف الأمريكي، من  
خلال الموقع الجديد لإسبانيا بعد طي صفحة التوتر مع  
المغرب، وبالتالي إسبانيا أصبحت أكثر حضورا، والمغرب له  
علاقات جديدة مع بعض الدول التي دخلت المنطقة كذلك،  
أذكر من ضمنها إسرائيل، أعتقد أنه هناك طرف آخر فرنسا  
التي ظلت دائما في موقف يساند المغرب بعض الشيء لكنه  
موقف متوازن بين المغرب والجزائر لعدة اعتبارات، وكل ذلك  
يفسر ربما إلى حد كبير إضافة إلى قضايا أخرى هذا التوتر  
الحاصل الآن الذي يتعين أن نجد له حلا، لأنه على أي حال  
نحن في المغرب نريد مع فرنسا علاقات طيبة لكنها علاقات

«المغرب، وهذا  
ما أكد عليه  
صاحب الجلالة،  
حينما يفكر  
في موضوع  
الوحدة  
الترابية، يقول  
لا يمكن أن  
نعيش 50 سنة  
أخرى في نفس  
الوضع»

حسب بنعبد الله، ملف  
الوحدة الترابية يظل  
أساسيا وجوهريا  
بالنسبة للحزب

تحتترم المغرب، تحتترم استقلال المغرب، تحتترم قضية الوحدة  
الترابية للمغرب، وتأخذ بعين الاعتبار بأن المغرب لا يمكن  
بأن يستمر في اجترار هذا الموضوع إلى ما لا نهاية، بأن المغرب  
بلد مستقل، له قراراته وله سيادته، بأن المغرب بالمقابل كذلك  
مستعد للعمل المشترك، عوض هذه المواجهة في الساحة  
الإفريقية أو التسابق الاقتصادي، يمكن أن يكون هناك  
تكامل اقتصادي، لأن هناك أسواق هائلة جديدة في الساحة  
الإفريقية وفي ذلك مجال لنشتغل مع إسبانيا أومع فرنسا  
أومع دول أخرى أو مع دول الاتحاد الأوروبي ككل، ناهيك  
عما يمكن أن نقوم به إن استطعنا، حل موضوع الصحراء مع  
حكام الجزائر، لكن ذلك موضوع مستبعد حسب ما نراه من  
تصرفات، هكذا نرى نحن الواقع ونعتبر بأنه في نهاية المطاف  
يتعين على المغرب أن يواصل كل الجهود التي يقوم بها،  
بقيادة صاحب الجلالة على الساحة الدبلوماسية، لكن، وهذا  
موقف حزب التقدم الاشتراكية منذ الأبد، الضامن الحقيقي  
الكبير لنصرة قضية وحدتنا الترابية هي الجبهة الداخلية،  
هي مغرب متين ديموقراطيا، مغرب متين سياسيا، مغرب  
متماسك محتفيا، مغرب تقرب ونسير فيه بخطى حثيثة  
نحو العدالة الاجتماعية والمجالية، مغرب متقدم اقتصاديا  
بقوة اقتصادية حقيقية قادرة أكثر على أن تشكل منافسا على



©



يؤكد الأمين العام أن  
المشهد الإعلامي شبيه  
بالمشهد السياسي،  
شبيه بما يحدث في  
المغرب عموما

أهميتها في مجتمعاتها، وأحزاب يسارية أخرى كان لأحزابنا اليسارية دور في ذلك، هذا عمل مستمر، يكفي أن أشير إلى لقاء نظمته الشبيبة الاشتراكية بطنججة ضم عددا من الفعاليات جاءت من آسيا وأمريكا اللاتينية ومن أوروبا وإفريقيا، وسمح لنا هذا اللقاء بالتعريف بصواب وصحة الموقف المغربي. ومؤخرا هناك رمزية دخول وفد شبابي موريتاني ينتمي لحزب الصواب من الحدود الموريتانية وعبر الكركرات ووصله إلى الداخلة وتنظيم أيام مشتركة مع شبيبتنا الاشتراكية، هذا جزء مما نقوم به باستمرار، لدينا مؤتمر وطني للحزب في الشهر المقبل، سنستضيف خلاله عددا من الأحزاب الاشتراكية اليسارية وبالطبع ستكون فرصة للتأكيد على موقفنا من قضية وحدتنا الترابية. مؤخرا كنا موجودين كحزب بلبنان ببيروت، حيث التأمت المجموعة التي تسمى باليسار العربي/اللقاء اليساري العربي، وتم تجديد هيئات التنسيق الموجودة ونحن جزء من هيئات التنسيق كحزب التقدم والاشتراكية، هذا ما نقوم به حاليا، لا أريد أن أذكر ما قمنا به أو ما سنقوم به مستقبلا، بمعنى أننا نقوم بما يمكن أن نقوم به بإمكانياتنا، خاصة لدى الفصائل اليسارية.

«النموذج  
التنموي بعدما  
شكل مرجعا  
بالنسبة  
للحكومة  
الحالية في  
تصريحها  
الحكومي،  
أصبح غائبا في  
خطاب هذه  
الحكومة»

... الساحة الإفريقية وفي العلاقات مع دول وقارات أخرى، إضافة إلى ما يتحدث عنه النموذج التنموي من فضاءات جديدة من تصنيع، من وضع الإنسان في صلب المشروع التنموي، من اهتمام بالقضايا البيئية، وغير ذلك، مع الأسف اليوم يتعين الاعتراف بأن النموذج التنموي بعدما شكل مرجعا بالنسبة للحكومة الحالية في تصريحها الحكومي، أصبح غائبا في خطاب هذه الحكومة، لم تعد الحكومة تتكلم عن ذلك، المسألة الديمقراطية والحقوقية والسياسية، يقولون أن ثلاثة أحزاب حصلت على أغلبية واسعة وبأن هذه حكومة سياسية حزبية، لكن عمليا الموضوع العادي والأقرب بالنسبة للأحزاب السياسية هي المسألة السياسية والديموقراطية والحقوقية، لا شيء... سنة مرت.

**تحدثتم عن الدبلوماسية الرسمية، ماذا عن عملكم في إطار الدبلوماسية الموازية، هل تم استثمار علاقات اليسار المغربي بالأحزاب اليسارية العالمية والمنظمات وتجمعات أحزاب اليسار؟**

أولا بعض الأوساط تنسى أو تتناسى بأن مجهودات كبيرة بذلت في 40 - 50 سنة التي مرت، وبأن كثير من الأحزاب اليسارية عبر العالم غيرت موقفها وأصبحت تتعامل بشكل مغاير، (الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الاشتراكي الإسباني)، بالطبع هذه الأحزاب تعرف مدا وجزرا حسب

**على الصعيد الوطني دائما هناك ملف آخر تركزون عليه داخل حزب التقدم والاشتراكية وهو الماء، وإشكالية ندرته. وكنتم كحزب مشرفين على هذا**

وفق بنعبد الله،  
مسؤولية الأمانة  
العامة تعني القدرة  
على التضحية



**الملف خلال الحكومة السابقة، ما هو تقييمكم للمجهودات الحالية؟ وما كان يجب أن يفعل بخصوص هذا الموضوع؟**

لاحظتم أن هذا الموضوع لم أدرجه ضمن الأمور التي يمكن أن نؤاخذ عليها هذه الحكومة، لأن هناك عناصر طبيعية مناخية، والمغرب في الواقع، كما يقول إسماعيل العلوي، ليس بلدا فلاحيا، المغرب في جزء كبير من ترابه يعرف التصحر وندرة الماء وندرة التساقطات المطرية، ولذلك كانت هناك إجراءات من أجل مواجهة إشكالية ندرة المياه، منذ عهد الملك الراحل الحسن الثاني رحمه الله، وتمت مواصلة هذه السياسة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس. تقاوم الموضوع من الناحية المناخية، ومظاهر الجفاف موجودة اليوم بكثرة، ليس في المغرب فقط، إذ نلاحظ ما يحدث مثلا في البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإنجلترا... الآن علينا، أو على الحكومة أن تسرع أقصى ما يمكن كل المقاربات البديلة، إذ أن هناك تأخر في هذا الشأن، عندما نبهنا بقوة لإشكالية الماء، قلنا أننا بحاجة إلى مقاربات هيكلية جديدة، ومراجعة مقارنة الموضوع الفلاحي وللمخطط الأخضر وللإستهلاك الذي يتجاوز قدراتنا المائية ولم يتم ذلك إلى يومنا هذا.

من الضروري البحث عن جميع الصيغ من أجل الحفاظ على الموارد المائية، كما أنه من الضروري الاعتماد على

«من الضروري  
البحث عن  
جميع الصيغ  
من أجل  
الحفاظ على  
الموارد  
المائية، كما  
أنه من  
الضروري  
الاعتماد على  
مصادر بديلة»

مصادر بديلة أساسا منها تحلية مياه البحر واستعمال المياه العادمة، مع الأسف هذه الجوانب يسجل فيها تأخر باستثناء المشروع المنجز بأكادير وفي الصحراء المغربية. هذه إشكالية أساسية (الماء) يجب أن نسخر لها جميع الإمكانيات وأن نسرع النقاش بخصوصها، مؤخرا تحدث نزار بركة (وزير التجهيز والماء) عن تدابير متخذة، هناك عنصر الزمن وعنصر التنفيذ السريع وعنصر الإمكانيات المائية.

**باعتباركم كنتم مدير نشر لصحيفة وزير سابقا للاتصال، ما هو تقييمكم للمشهد الإعلامي الراهن؟**

المشهد الإعلامي شبيه بالمشهد السياسي، شبيه بما يحدث في المغرب عموما، بمعنى أننا عندما نقول أزمة ثقة، وعندما نقول هشاشة الأوضاع، وعندما تأتي بعض الأوساط الإعلامية وتجد أن الحائط القصير هو الأحزاب السياسية، وأن كل ما لا يسير في اتجاه إيجابي في المغرب إلا ويوظف لمهاجمة الأحزاب السياسية...

كنت دائما أقول، إنه بإمكان الأحزاب السياسية أن تقول أيضا للإعلام: وأنتم كيف هو وضعكم؟ كيف هو وضع المشهد الإعلامي العمومي؟ وقعت إصلاحات لكنها، مع الأسف، لم توظف في الاتجاه الذي يجعلنا نتوفر على فضاء إعلامي...

عبر بنعبد الله عن  
سعادته بالمستوى  
الذي ظهر به المنتخب  
الوطني في المباراتين  
الأخيرتين



© ب.ع

الاختيار، أن تكون مقنعة في علاقتها مع المواطنين، وكلها إصلاحات تعود إلينا قبل أن تعود إلى الدولة أو إلى أطراف أخرى، بمعنى أنه لا يمكن أن نُحمّل جهة أخرى جميع مصائبنا وجميع سلبياتنا. وأتمنى أن تقع هذه الرغبة التي نحن في أمس الحاجة إليها.

**بعد استعراض كل هذه الملفات ماذا لو توقفنا مع محمد نبيل بنعبد الله بكرة القدم لنسأله عن انطباعاته عن المنتخب الوطني وهو يستعد لخوض غمار منافسات كأس العالم؟**

سعدت كثيرا بالمستوى الذي ظهر به المنتخب الوطني في المباراتين الأخيرتين بكل صدق. كنت قلقا، وأنا لست خبيرا.. على أي حال أفهم بعض الشيء في القضايا المتعلقة بهذه اللعبة، فانا متتبع لها، وكنت مارستها في طفولتي وشبابي.. بالفعل كنت قلقا، الآن لا أقول بأننا سنفوز بكأس العالم، إذا حدث ذلك فستكون مفاجأة هائلة وسارة، لكن أعتقد أنه بإمكاننا من خلال التشكيلة الأساسية التي يمكن أن تجرى عليها بعض التغييرات، أن نحضر في قطر بنتائج لا بأس بها، وربما أن نحدث أول مفاجأة وهي التأهل للدور الثاني، قبل ذلك لم أكن متفائلا، اليوم أعتقد أن هناك عناصر ثقة، فقد رأينا فريقا، مجموعة، روحا جماعية، روحا قتالية، مهارات فردية برزت أكثر. وأعتقد أن هناك الرغبة في الانتصار، وذاك موضوع أساسي بالنسبة لأي فريق. ■

... سياسي متعدد متنوع ومحتضن للنقاش العمومي. لا يمكن أن نقول بأننا نوفر الفضاء المناسب لكل التعبيرات الثقافية، ولا يمكن أن نقول بأننا نوفر الفضاء المناسب للإنتاج الوطني في الشق المتعلق بالإعلام العمومي بالرغم من الجهود التي تبذل. أما في الفضاء التخصصي الإعلامي، فهناك مع الأسف، أكثر فاكثرت تعبيرات سياسية أو تعبيرات رأي، على هذا المستوى، ضعيفة وضعيفة جدا.. وأنتم ترون ذلك، فلم نعد نرى أو نقرأ أو نستمع في هذا الفضاء الإعلامي لأراء جريئة لتحاليل تشاكس، تساؤل تطالب، كما كان في وقتنا، عندما كان هناك دور أساسي للإعلام، أضف إلى ذلك أن ما نشككي منه في المجال السياسي من استعمال فاسد للمال، نجده أيضا في الفضاء الإعلامي. مع الأسف هذا الأمر أثر سلبا على الفضاء الإعلامي، رأينا ذلك في الانتخابات الأخيرة، ومن ثمة أقول وأكرر بأنه، خاصة بالنسبة للفضاء السياسي في علاقتنا بالفضاء الإعلامي، نحن نوجد فوق غصن واحد، إذا تكسر الغصن الذي نوجد فوقه جميعا، وهو غصن الديمقراطية عموما والمسار الديمقراطي والمشروع الديمقراطي سيتراجع كل من الفضاء السياسي والإعلامي، ففضالنا مشترك وتحدياتنا مشتركة، وعلى الإعلام أن يواصل دوره في المساءلة وفي النقد، لكن كذلك في الاقتراح، في التعبير عن الرأي وفي الإخبار، وفي الابتعاد أكثر ما يمكن عن التفاهة وعن الإثارة وعن أمور موجهة، فكل ذلك يؤثر سلبا. وكما هو الشأن في الإعلام فالأمر مماثل في المجال السياسي، إذ يتعين على الأحزاب السياسية أن تقوي مكانتها، أن تكون مستقلة، أن تعطي القيمة لذاتها، أن تعتمد على طرقها الداخلية في

**«أعتقد أنه بإمكاننا من خلال التشكيلة الأساسية للمنتخب الوطني مع بعض التغييرات، أن نحضر في قطر بنتائج لا بأس بها»**



# www.dibnews.ma

Site d'information collaboratif